

## الوحدة المصرية الليبية (١٩٧٢-١٩٧٣)

أ. د. نصير خيرالله محمد  
جامعة تكريت - كلية الآداب

### الملخص

انمازت العلاقات المصرية الليبية منذ القدم بطابع خاص؛ نظراً للصلات الجغرافية الشعبية بين الطرفين، فأبدى الطرفان مواقف إيجابية من الأزمات التي مرّ بها البلدان على مرّ التاريخ، ومنذ السبعينات مرّت العلاقات بين ليبيا ومصر بتطورات كبيرة وسريعة على خلفية قيام انقلاب أطاح بالحكم في ليبيا عام ١٩٦٩ وجاء بحكومة ذات ميول قومية، فنجح الطرفان بتأسيس اتحاد في تموز عام ١٩٧٢ نتج عنه وحدة سياسية، واقتصادية، وثقافية بين مصر وليبيا. إلا أنّ ذلك الاتحاد لم يدم طويلاً؛ بسبب موقف الحكومة الليبية من المفاوضات التي دارت بين الحكومة المصرية، والكيان الاسرائيلي بعد انتهاء حرب تشرين الاول عام ١٩٧٣.

**الكلمات المفتاحية:** الوحدة، مصر، ليبيا، الأوضاع السياسية، الأوضاع الاقتصادية.

### Egyptian Libyan Unity (1972-1973)

**Dr. Naseer Khairullah Mohammed**

Tikrit University- College of Arts

### Abstract

The Egyptian-Libyan relations have been characterized by a special nature, since the past, due to the popular geographical links between the two sides. Both sides expressed positive attitudes towards the crises experienced by the two countries throughout history, and since the 1970s relations between Libya and Egypt have undergone great and rapid developments against the background of a coup that overthrew the government in Libya in 1969. With a nationalist government, the two sides succeeded in establishing a union in July 1972, resulting in political, economic and cultural unity between Egypt and Libya. However, that union did not last long because of the Libyan government's position on the negotiations that took place between the Egyptian government and the Israeli entity after the end of the war in October 1973.

**Keywords:** Unity, Egypt, Libya, Political Situation, Economic Situation.

## المقدمة

اتخذت العلاقات المصرية الليبية طابعاً متميزاً في فتراتٍ زمنيةٍ مختلفةٍ على عدّة محاور، إذ انطلق الدور المصري في الحرب الإيطالية الليبية من منطلقٍ إسلامي قومي تجلّى في إشراك المصريين الى جانب الليبيين في جهادهم كمتطوعين، أيضاً مدّ المجاهدين الليبيين بمقومات الحياة من طعامٍ، وأموالٍ، وأسلحةٍ، وأدويةٍ. ولم ينقطع الدور المصري منذ الاحتلال الإيطالي لليبيا وحتى استقلالها وتحقيق وحدتها، إذ ناشدت مصر جامعة الدول العربية والمحافل الدولية بعدم تجزئة ليبيا أو وضعها تحت الوصاية الأجنبية؛ لأنّه عملٌ يتنافى مع العدل، والحق. وكان لمصر جهودٌ مكثفةٌ لتوحيد كلمة الشعب الليبي في مواجهة لجنة التحقيق الدولية، الأمر الذي آتى ثماره بإصدار الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها التاريخي في ٢١ تشرين الثاني عام ١٩٤٩ بشأن مصير ليبيا، وإعلان استقلالها في ٢٤ كانون الثاني عام ١٩٥١، وانضمامها لجامعة الدول العربية في ١٢ شباط عام ١٩٥٢.

وتجسدت العلاقات المصرية الليبية كذلك في أزمة السويس عام ١٩٥٦، إذ أيدت ليبيا مصر واتخذت الى جانبها موقفاً في تأميم قناة السويس، وكان الموقف الليبي أكثر تفاعلاً ومعبراً عن وحدة الهدف بإرسالها وحداتٍ من الجيش الليبي، وتقديم العون المادي لمصر. ففي عام ١٩٦٧ لاحت نذر الصدام بين مصر وإسرائيل، ووقف الشعب الليبي بكلّ طبقاته لمساندة الحق العربي وتقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية لمصر.

وحيثما قامت الثورة الليبية في أيلول عام ١٩٦٩ ساندت مصر الثوار الليبيين واعترفت بالثورة فور قيامها، وحرصت كل الحرص على تأمينها عسكرياً من مغبة حدوث أيّ خطرٍ يهدّد الثورة وجاء ذلك الموقف من منطلق ما تتبوأ به مصر من مركزٍ ريادي، ورئيسٍ في الشرق الأوسط.

وهدفت الدراسة إلى بيان طبيعة العلاقات بين مصر وليبيا منذ اوائل السبعينات، حينما حاول الطرفان في تلك المدة إقامة اتحاداتٍ مع بعض الدول العربية حتى قيام الوحدة الاندماجية المصرية الليبية وما لها من تأثيرٍ على الشعبين في دمج الاقتصاد للدولتين الذي جاء في كنف الوحدة السياسية الذي كلل بالتتويج في الوصول للوحدة الثقافية بينهما، وبيان عوامل قيام وانتهاء تلك الوحدة.

واستعمل الباحث مصادر متنوعة أغنت موضوع الدراسة، ومنها: كتاب (البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط) للباحث (محمود رياض)، وكتاب (من التجزئة الى الوحدة) للباحث (نديم البيطار)، فضلاً عن أعداد صحيفة الاهرام، ومجلة السياسة الدولية.

### أولاً: مقدمات وبوادر إعلان الوحدة المصرية الليبية:

تتفق الثورتان المصرية والليبية بالكثير من العوامل والأهداف التي أدت إلى قيامهما، فالثورة الليبية امتداداً لثورة تموز عام ١٩٥٢ في مصر. وثورة الفاتح وليدة عدّة ظروفٍ قبل قيامها اجتمعن في الحالة السياسية، والاجتماعية السيئة التي وصلت إليها البلاد جراء السيطرة البريطانية على الهيئة الحاكمة، ودور الشركات الاحتكارية النفطية والمعاهدات والقواعد العسكرية، ثم نقشي المتناقضات السياسية والاقتصادية والقدرة البريطانية على تفتيت وحدة البلاد. وقد واكب عام ١٩٦٨ أزمةً سياسيةً في ليبيا؛ نتيجة عجز الحكومة في إحداث تديلاتٍ اجتماعيةٍ واقتصاديةٍ مما كان له الأثر في تدهور الأحوال الداخلية للبلاد بشكلٍ كبيرٍ، فعجزت الحكومات الليبية المتعاقبة حتى نهاية عام ١٩٦٨ في تحقيق الأهداف الجماهيرية الليبية<sup>(١)</sup>.

وعلى أية حالٍ قام مجموعةٌ من الضباط الليبيين في الأول من ايلول عام ١٩٦٩ وبدعمٍ من الجيش الليبي بالإطاحة بالحكم الملكي، وأعلنوا قيام الجمهورية العربية الليبية، وانتقلت السلطة إلى مجلس قيادة الثورة في مسمى جديدٍ لليبيا وهو الجمهورية العربية الليبية، وهو الاسم الذي اتخذته اللجنة المركزية لمنظمة الضباط الأحرار بعد الإطاحة بالملكية. وقد ساعد القضاء على نظام الحكم في ليبيا الوضع الدولي الملائم، وتطور حركة التحرر الوطنية<sup>(٢)</sup>.

وبدأت قيادات الثورة الليبية تتطلع للعالم لتحديد سياستها وتبني علاقتها على نظامٍ جديدٍ، فكانت أول توجهاتها الخارجية نحو مصر التي تتربح بحرصٍ خطواتٍ جارتها ليبيا؛ خشية تدخل أيّ قوةٍ أجنبيةٍ، وكان لها دورٌ في مساندة الثورة الليبية منذ بداياتها وهي في طور التكوين حتى إجلاء القواعد العسكرية من تراب الجمهورية الليبية الناشئة<sup>(٣)</sup>.

وعرضت القيادات الليبية على مصر الوحدة منذ كانون الأول عام ١٩٦٩، ومثّل ميثاق طرابلس<sup>(٤)</sup> البداية نحو تحقيق أمل ليبيا في الوحدة، وفي نيسان عام ١٩٧١ كان إعلان بنغازي عن قيام اتحاد الجمهوريات العربية، ومثّل الميثاق بداية لترجمة عملية للمشاركة بين الدول الثلاثة في العمل الوحدوي، إذ اشتركت عدّة عوامل مهدت لقيام ذلك الاتفاق بين الدول الثلاثة، منها: السيطرة الأجنبية التي كانت تسيطر على ليبيا قبل الثورة اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً، ومن جراء المعاهدات المبرمة مع كلٍّ من بريطانيا، والولايات المتحدة، وتواجد القواعد الأجنبية على أراضيها<sup>(٥)</sup>.

ولاشكَّ أنّ ميثاق طرابلس كانت له أهدافٌ واضحةٌ في تحقيق تحالفٍ وثيقٍ بين دوله الثلاثة، ارتبطت جذرياً وروحياً بحركة النضال الشعبي العربي وتطلعاته للوقوف أمام المخططات العربية للنيل من الأمة العربية، ومن ثم تحقيق التغيّر الاجتماعي والارتقاء لتحقيق مستوى متقدمٍ

للجماهير العربية، الأمر الذي يوفر الشروط الموضوعية لتحقيق الوحدة العربية للأمة في تجانس حضاري يأخذ بأسباب التقدم، ويحفز لاستيعاب روح العصر، والارتقاء نحو حياة أفضل لتلبيق بالإنسان العربي، في مواجهة التحديات الإسرائيلية. لذا قرر الرؤساء عقد اجتماعات دورية كل أربعة أشهر؛ لمتابعة تحقيق الأهداف الواحدة لشعوبهم، والأمني، والتطلعات لأمتهم العربية في الحرية، والوحدة، وإنشاء لجان في المجالات كافة<sup>(٦)</sup>؛ لوضع الأسس الكفيلة بتحقيق التعاون والتكامل بين الأقطار الثلاث كافة بما يعود بالمنفعة المتبادلة لشعوبهم<sup>(٧)</sup>.

واستمرت خطى الوحدة العربية، فصدر في آب عام ١٩٧١ مشروع دستور الاتحاد العربي كما يعرف بإعلان دمشق<sup>(٨)</sup>، وبعد مرور عامين على قيام الثورة كان الإجماع الشعبي على قيام دولة اتحاد الجمهوريات العربية ومن ثم أصبحت دولة الاتحاد التي تضم نصف الشعوب العربية حقيقة واقعة<sup>(٩)</sup>. وقد فرض الشعب إرادته، وتصاعدت أمواج المدّ الثوري، وقرّر الشعب الليبي ممثلاً في مؤتمره الوطني الأول الاتحاد الاشتراكي في ٨ نيسان عام ١٩٧٢ ضرورة الوحدة الاندماجية، ويكون القرار بمثابة التنفيذ للقيادة الثورية<sup>(١٠)</sup>.

وكان الرئيس المصري جمال عبد الناصر<sup>(١١)</sup> حريصاً في التريث في الإعلان عن الوحدة مع ليبيا، وكان ذلك نابغاً من ضرورة توفير الظروف الملائمة والموضوعية، ولأنّ السرعة في إعلان الوحدة سيساعد قوى الاستعمار في تلك المدة على النيل من العلاقات العربية الليبية، والتشكيك في الوحدة بأنّها وسيلة لتحقيق الأطماع المصرية في ليبيا<sup>(١٢)</sup> وكان للإرادة الشعبية الليبية الفضل في إعلان البيان التاريخي في الثامن من آب عام ١٩٧٢ بإقامة الوحدة الشاملة بين مصر وليبيا، لتكون النواة لدولة عربية موحدة<sup>(١٣)</sup>.

والواقع أنّ تيار الوحدة الذي جمع مصر، وليبيا، وسوريا لم يمثل ضرورة تاريخية فحسب، بل مثّل ضرورة من ضرورات القوة أيضاً، وليس المراد بالقوة هنا المعنى العسكري فحسب، بل المعنى الاقتصادي الذي مثّل حجر الزاوية في بناء أيّة قوة في عالمنا المعاصر، والعمود الفقري في أيّة قوة اقتصادية. ووحدة الجمهوريات الثلاثة مثّلت نواة مثمرة لإمكانيات ذلك التطور الاقتصادي الكبير. وفي ضوء تلك الحقيقة تبرز أهمية قيام اتحاد الجمهوريات العربية بمحورها السياسي، والعسكري، والاقتصادي لدعم دول الاتحاد تجاه أيّ اعتداء خارجي، فضلاً عن أنّه تبرز أهميته أيضاً كخطوة جادة لتحقيق الوحدة الشاملة<sup>(١٤)</sup>.

والواقع أنّ قيام اتحاد الجمهوريات العربية كان ينظر إليه كقوة عربية، ولو استمر لكان بحق إضافة لقوة العرب في الشؤون العسكرية والاقتصادية كافة، ومن ثمّ فكان التأييد جامعاً وشاملاً للشعوب العربية كافة في مصر، وليبيا، وسوريا<sup>(١٥)</sup>.

ونحو خطوات إقامة اتحاد الجمهوريات العربية، تمّ في بنغازي توقيع الاتفاق الخاص بقيام اتحاد الجمهوريات العربية المتحدة بين كلّ من الجمهوريات المصرية، وسوريا، وليبيا، وذلك الاتفاق أحد نتاج عدّة اجتماعاتٍ عقدها رؤساء دول ميثاق طرابلس بين القاهرة وطرابلس، وأذيع نصوص الاتفاق الثلاثي في كلّ من مصر، وسوريا، وليبيا على لسان زعماء الدول في توقيتٍ واحدٍ<sup>(١٦)</sup>.

وتضمن اتفاق الدول الثلاثة أنّ الشعب العربي في كلّ من مصر، وسوريا، وليبيا قد أقرّ إقامة دولةٍ اتحاديةٍ تسمى اتحاد الجمهوريات العربية، والهدف من قيامها الدفاع عن استقلاله، وبناء المجتمع العربي الاشتراكي، ودعم حركة التحرير الوطني العربي<sup>(١٧)</sup>، ومن ثمّ فقد تمّ الاتفاق بين دول الاتحاد لاختيار علمٍ، وشعارٍ، ونشيدٍ موحدين وحتى عاصمة واحدة، وتمّ الاتفاق أيضًا أنّ يكون نظام الحكم ديمقراطيًا اشتراكيًا، ويكون ذلك الاتجاه مفتوحًا للدول العربية الأخرى جميعًا التي تؤمن بالوحدة العربية، وتعمل لتحقيق المجتمع العربي الاشتراكي الموحد<sup>(١٨)</sup>.

وتمثل اختصاص الاتحاد في وضع أسس السياسة الخارجية، وتنظيم قيادة الدفاع من اتحاد الجمهوريات العربية مع قيام قيادة عسكرية مسؤولة عن التدريب والعمليات، ويتم نقل القوات بين الجمهوريات بقرارٍ من مجلس الرئاسة أو من يفوضه في ذلك أثناء العمليات العسكرية<sup>(١٩)</sup>، فضلاً عن التخطيط الاقتصادي القومي المشترك لوضع خطط التنمية العامة المشتركة، وقيادة المؤسسات الاقتصادية ذات الطابع الاتحادي، وانتهاج سياسةٍ تعليميةٍ تربويةٍ تصلح في بناء جيلٍ قومي عربي، وتحديد سياسة إعلامية تخدم أهداف دولة الاتحاد سياسيًا واستراتيجيًا في السلم والحرب من دون إخلالٍ بأحكام المعاهدات والاتفاقات الدولية المبرمة بين الجمهوريات الداخلة في الاتحاد وبين إحدهما والدول الأخرى، وتظلّ هذه المعاهدات والاتفاقات ساريةً في الإطار المقرر لها وقت إبرامها ، وفقًا لقواعد القانون الدولي<sup>(٢٠)</sup>.

ومثّل إبرام المعاهدات إحدى الخطوات المهمة لإقامة اتحاد الجمهوريات، فيجوز لكلّ دولةٍ من دول الاتحاد في حدود اختصاصها التشريعي أنّ تبرم المعاهدات والاتفاقات مع الدول الأجنبية، وأنّ تتبادل معها التمثيل الدبلوماسي والقنصلي، وتكون القيادة العامة للقوات المسلحة في كلّ من الجمهوريات الداخلة في الاتحاد لرئيس الجمهورية أو لمن تحدّده النظم المعمول بها في كلّ جمهوريةٍ<sup>(٢١)</sup>.

وبعد أنّ تمّ التصديق على الاتفاق بين الجمهوريات الثلاثة من قبل المؤسسات السياسية والدستورية، أجري استفتاءً شعبيًا على الأحكام الأساسية للاتحاد في أول أيلول عام ١٩٧١. وتعدّ مصر أكثر البلدان العربية تقدمًا من الناحية الاقتصادية سواء على مستوى الصناعة أم الزراعة

والتعليم، وتأتي سوريا بعد مصر مباشرةً في مجال التصنيع، أما ليبيا فهي أغنى الدول العربية في مجال الدخل القومي لعدد سكانها، وبغض النظر عن كلّ الأبعاد الاقتصادية، يعبر ذلك في حدّ ذاته هدفًا أساسًا من أهداف قيام الوحدة العربية (٢٢).

وتضمن دستور دولة الاتحاد في مجال الاقتصاد وضع خطط التنمية العامة المشتركة على النحو الذي يكفل تحقيق التكامل فيما بين اقتصادات الجمهوريات الأعضاء، وتنظيم انتقال السلع، والخدمات، ورؤوس الأموال بين الجمهوريات والأعضاء، وتنظيم وإقامة واستخدام مواطني إحدى الجمهوريات الأعضاء في جمهوريةٍ أخرى عضوًا في الاتحاد، والعمل على توحيد النظم، والسياسات الاقتصادية والمالية في الجمهوريات الأعضاء، وتقديم الخدمات الإحصائية المناسبة التي تخدم اتحاد الجمهوريات. كذلك التنسيق بين اقتصاد الاتحاد واقتصاد الدول العربية الأخرى بما يحقق التكامل الاقتصادي العربي وفقاً لوسائل التنظيم التي يقرها مجلس الرئاسة، والعمل على توحيد السياسات الاقتصادية للجمهوريات الأعضاء لعلاقتها مع الدول الأخرى، وتنسيق التعاون مع المنظمات الاقتصادية والدولية (٢٣).

ولاشكَّ أنّ وحدة الوطن العربي بما تتيحه من إمكانياتٍ، وما توفره من طاقاتٍ سياسيةٍ، وعسكريةٍ، واقتصاديةٍ هي الرّد الحاسم على التحديات الخارجية التي تشكل خطراً على الأمة العربية، فضلاً عن أنّ العمل الوحدوي يعطي إمكانياتٍ ضخمةً للوطن العربي في مجال السياسة الدولية، ويكون قوةً رادعةً لمخططات أيّ قوةٍ أجنبيةٍ تحاول النيل منه، ويؤكد على قدرة الإرادة العربية على تجميع طاقاتها لمواجهة أعدائها، ويؤكد قيام اتحاد الجمهوريات العربية على تطوير مهمٍ في أزمة الشرق الأوسط، وقد مهدّ الأرضية لتقريب النظم والسياسات بين مصر وليبيا؛ لقيام وحدةٍ شاملةٍ بين البلدين (٢٤).

وكان لنمو الوعي العربي لدى شعبي ليبيا ومصر دورٌ في تهيئة الظروف الملائمة للعمل الوحدوي، إذ كانت دولة الاتحاد وإعلان ميثاق طرابلس الدعامية الأساسية للتقارب بين البلدين، ومن ثمّ فإنّ تطبيق نظام الاتحاد الاشتراكي في ليبيا على غرار الأسس التي قام عليها الاتحاد الاشتراكي في مصر بوصفه تنظيمًا سياسيًا معبرًا عن تحالف قوى الشعب العاملة، مما جعل إمكانية تحقيق الوحدة الاندماجية بمنظومها السياسي أمرًا ليس بعسيرٍ (٢٥)، ومن ثمّ فإنّ النظم القانونية السائدة في ليبيا تتفق مع النظم القانونية المصرية، فضلاً عن التشابه في التركيب الاجتماعي بين الشعبين، إذ إنّ فئةً كبيرةً من كلا البلدين تعمل في الزراعة، علاوةً على تشابه الدور الذي تؤديه الأسرة في مجتمع القبيلة بوصفها وحدة المجتمع الليبي، وفي القرية الصغيرة بوصفها وحدة المجتمع المصري (٢٦).

فضلاً عما سبق، ثمة جوانب اقتصادية أخرى فتحت أفاقاً واسعةً لتحقيق التنسيق والتكامل بين الاقتصادي الليبي والمصري، منها: العجز في الطاقات البشرية، والخبرات، والأيدي العاملة والتي يعاني منها البناء الليبي، وبالمقابل توفر الخبرة المصرية التي تستطيع أن تسهم بالكثير في تنمية الاقتصاد الليبي في دعم المجال الزراعي، وخلق مجتمعٍ صناعي وهو الاتجاه الذي أكدته خطة التنمية الليبية الجديدة (٢٧).

وأذيع بيان الوحدة الشاملة في ٣ آب عام ١٩٧٢ في كلٍّ من طرابلس والقاهرة على النحو الآتي (٢٨):

- أن يصدر الرئيسان أنور السادات، والقذافي قراراً بتشكيل قيادةٍ سياسةٍ موحدةٍ بين بلديهما، وعقد أول اجتماعٍ لهما في طرابلس يوم ٣ أيلول عام ١٩٧٢؛ لوضع الأسس المقترحة للوحدة بين البلدين، وتنفيذ خطوات تحقيقها.
- حدّد الإعلان سبع لجانٍ مشتركةٍ تتوالى دراسة تحقيق الوحدة في المجالات الدستورية، والتنظيمات السياسية، والدفاع، والأمن القومي، والتنظيم الاقتصادي، والتشريع، والقضاة، والنظم المالية، والإدارية، والتعليم، والثقافة، والإعلام.
- يتم إقرار وإعلان الصيغة النهائية لمشروع الوحدة وطرحه؛ للتصويت عليه باستفتاءٍ شعبي على أن تتم تلك الإجراءات قبل بداية أيلول عام ١٩٧٣، وقد أصدر الرئيسان في الإعلان قرارين يقضيان بحق العمل، والملكية لمواطني كلٍّ من مصر وليبيا في أيٍّ من البلدين. وقامت اللجان المشتركة التي شكلتها القيادة السياسية الموحدة بين مصر وليبيا بتنفيذ بيان إعلان الوحدة في ٢ آب عام ١٩٧٢ بدراسة وضع الأنظمة التي تقوم بها الوحدة على عدّها مطلباً شعبياً نابعاً عن الشعور العربي العميق في ضرورة قيام الوحدة؛ لمواجهة ما أصاب الأمة العربية في حرب حزيران عام ١٩٦٧ (٢٩)؛ لتتطوّر إلى أبعادٍ أوسع حضارياً بقدر ما مهدت لها مقومات، وعوامل اقتصادية، وطبيعية، وبشرية، وروحية استند إليها كلٌّ من الشعبين في السعي إلى الوحدة (٣٠).

#### ثانياً: رد الفعل العربي من إعلان الوحدة بين مصر وسوريا:

ومن المؤكد أن يثير إعلان الوحدة المصرية الليبية ردود فعلٍ في شتى المحافل الدولية الرسمية والشعبية؛ نظراً لما يترتب على تلك الوحدة من خلق أكبر دولةٍ في أفريقيا والشرق الوسط من حيث الإمكانات المادية، والمساحة الجغرافية، والتكامل الاقتصادي، ووحدة الفكر السياسي. والحقيقة أن الأوساط الرسمية العربية أيدت بصفةٍ عامةٍ إعلان الوحدة وإن جاءت متباينةً ما بين التأييد المطلق وبين الرفض، ففي جامعة الدول العربية، وصف الأمين العام

محمود رياض مشروع الوحدة بأنه قرارٌ تاريخيٌّ سيدعم نضال الأمة العربية في نضالها ضد العدو الصهيوني، فضلاً عن أنّ تلك الخطوة متوافقةٌ مع ميثاق الجامعة الذي يدعو إلى إقامة وحداتٍ بين الدول المتقاربة سبيلاً إلى الوحدة الشاملة<sup>(٣١)</sup>.

وأعلنت سوريا تأييدها للوحدة المصرية الليبية، وأكدت على ضرورة قيامها ضمن إطار اتحاد الجمهوريات العربية الذي أعلن في عام ١٩٧١، ولا تتعارض معه، وذكرت أيضاً أنّ الوحدة تمت مناقشتها بشكلٍ صريحٍ في مجلس رئاسة الاتحاد الثلاثي<sup>(٣٢)</sup>.

وأعلن وزير خارجية لبنان فؤاد بطرس ترحيبه بإعلان الوحدة متمنياً للبلدين التوفيق في كل الخطوات التي تجد فيها مصلحتها، أما في العراق فصرح وزير الخارجية سعدون حمادي<sup>(٣٣)</sup> أنّ بلاده تؤيد إعلان الوحدة، وتعرب عن أملها في أن تعطي تلك الوحدة دعماً لمعارك العرب، فضلاً عن تأكيده على أنّ العراق لا زال يؤمن بالوحدة العربية هدفاً ونضالاً؛ كذلك أعلنت الحكومة الكويتية ترحيبها بالوحدة وبأي مشروع وحدوي مبنية على دعائم اقتصادية، وسياسية قوية، وأعلنت حكومة جمهورية اليمن ترحيبها بالوحدة مؤكدةً على أنّها مثلت أملاً لكل الأمة العربية<sup>(٣٤)</sup>.

ولم تخف بعض المصادر الرسمية العربية امتعاضها من إعلان الوحدة، فأعلنت إذاعة الأردن أنّه بعد أن تمكّن الرئيس محمد أنور السادات<sup>(٣٥)</sup> من وضع حدٍّ لحالة اللا سلم واللا حرب بالقرارات التي أنهى بها الوجود السوفييتي في مصر كان لابدّ من البحث عن بديلٍ لشغل الجماهير العربية، وكانت الوحدة الاندماجية مع ليبيا تلك الملهة التي تحولت لدى أجهزة الإعلام المصرية، والليبية إلى إدارة؛ لتضليل الرأي العام في البلدين فضلاً عن أنّه كان ردّ الفعل المغربي، والتونسي، والجزائري متحفظاً<sup>(٣٦)</sup>.

وفي الأوساط الشعبية العربية لم يكن الاهتمام الشعبي بالخطوة الوحدوية على المستوى نفسه للاهتمام الذي قوبلت به الوحدة المصرية السورية عام ١٩٥٨، وذلك الأمر طبيعي ويعود إلى الاختلاف بين طبيعة وأهداف الوجدتين، وتباين ظروفهما الموضوعية والذاتية. إذ إنّ الوحدة المصرية الليبية تمت في ظروف الاحتلال الإسرائيلي لبعض أراضي دول عربيةٍ ثلاثة، وهي: مصر، وسوريا، وفلسطين. وفي إطار ظاهرة الإعصار الثوري والردّة الإقليمية التي اجتاحت أكثر من بلدٍ عربيٍّ أيد الكثير من الأوساط الحزبية والشعبية للدول العربية إعلان الوحدة بين مصر وليبيا<sup>(٣٧)</sup>. فبقدر ما كانت تجسيداً لإرادة الوحدة التي تضرب بجذورها أعماق التراث العربي بقدر ما كانت تأكيداً لكل ما هو تقدمي في حياة العرب، والهدف منها رفاهية الشعبين<sup>(٣٨)</sup>، والوحدة قوةٌ جديدةٌ لدولة الاتحاد، وقوةٌ ضاربةٌ امتلكها الشعب العربي ومن الممكن أن يحقق فيها الانتصار



على تحديات العصر، والذي كان واضحاً من الخطوط التي وضعتها لجان الوحدة في المجالات المختلفة<sup>(٣٩)</sup>

ووضعت لجنة الشؤون الدستورية للاتحاد الخطوط الرئيسية لدولة الوحدة التي تضمنت نطاقاً ديمقراطياً اشتراكياً يقوم على تحالفٍ قوي للشعوب العاملة التي هي جزءٌ من الأمة العربية<sup>(٤٠)</sup>، ونصّ دستور الوحدة على خطوط تنمية اقتصادية واحدة، وحدد خطوات الدمج الاقتصادي بين مصر وليبيا، أما لجنة النظم السياسية فبحثت مسألة توحيد الفكر السياسي والتنظيمات المساعدة في البلدين، وكان من نتائجها أن أصبح التعبير السياسي للقوى السياسية والاجتماعية في البلدين يتجسد في تنظيمين سياسيين توحدت خطواتها وأفكارهما وسياساتهما، مثل: الاتحاد الاشتراكي الذي يقرره كلٌّ من البلدين كصيغةٍ لتحالف قوى الشعب العاملة ولجنة النظم الاقتصادية، وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها إلا أنه صادفها عددٌ من العقبات؛ سببها قصور الدراسات والإحصاءات اللازمة على مستوى البلدين، وتضمنت تلك الدراسات عددًا من الخطوات الثابتة لمشروعاتٍ كبرى منها<sup>(٤١)</sup>:

- مشروع الإفادة من مياه النيل، والبحر الأحمر؛ لري مليون فدان من الأراضي الليبية.
- مشروع توليد الكهرباء من منخفض القطارة والذي كان يأمل منه وصول الكهرباء إلى طرابلس.
- مشروع مدّ الطرق عبر الواحات المصرية إلى مدينة فزان الليبية.
- إجراء الدراسات التي تهدف إلى تنظيم رؤوس الأموال.

إنّ الوحدة الاقتصادية وما تؤدي إليه من ادماجٍ اقتصادي في شأن مواجهة التحديات الخارجية كانت ستضفي مزايا لاقتصاد البلدين، منها: الحصول على مزايا وشروط للسداد وأخرى سريعة، وتحقيق للقطاعات المصدرة مزايا تصديرية سواء بالنسبة إلى السعر أو طريقة السداد، والحقيقة أنّ تلك المزايا في مجموعها تحقق لكلّ من الدولتين استقلالاً اقتصادياً حقيقياً في مواجهة القوى، والتكتلات، والاحتكارات المالية، فضلاً عن أنه تيسّر للبلدين منها اتخاذ مواقف أكثر من المنظمات العالمية المالية، وفي مقدمتها البنك الدولي للتعيمير، والانشاء، والمؤسسات التابعة وكذلك صندوق النقد الدولي<sup>(٤٢)</sup>. وتحقيق الوحدة في قطاع الانتاج والتجارة الخارجية يعدّ المدخل الطبيعي لتكوين المشروعات المتكاملة في اقتصاد دولة الوحدة، وهو بدوره يعمل على خلق النمو الاقتصادي المتوازن بدعامته البشرية والاستثمارية، بوصفها وسائل الاستخدام للموارد الطبيعية العاملة أو غير المستقلة استقلالاً اقتصادياً<sup>(٤٣)</sup>.

وخلاصة القول: إنَّ كلاً من الاقتصاديين الليبي والمصري يهدفان الى رخاء الشعبين على المدى الطويل؛ ليكون من اليسير أن نجد مجالات التكامل الاقتصادي بين الدولتين، أي: ليبيا تستورد سلعاً معينةً من أسواق مصر، وكذلك الحال بالنسبة إلى مصر. والحقيقة أنَّ الاقتصاد الليبي والمصري يتفقان في خصائص أساسية في مجال التجارة الدولية تتمثل في إعطاء وزنٍ، وأهميةٍ أكبر لواردات التنمية<sup>(٤٤)</sup>.

ونستنتج ممَّا سبق أنَّ الوحدة الاندماجية بين مصر وليبيا لها نتائج اقتصادية هائلة تضفي على دولتي الوحدة عدّة مزايا من أهمها الاستقلال الاقتصادي، ويحقق للمواطن العربي في مصر وليبيا الرفاهية والاستقلال، إذ إنَّ قيامها يعني قيام الوحدة وفقاً لقواعد القانون الدولي لأمرين:

- إلغاء تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين بوصفهما دولة واحدة.
- وحدة التمثيل الدبلوماسي بين البلدين.

ويتضح أنَّه كان يوجد تبادلٌ للتمثيل الدبلوماسي بين مصر وليبيا تمتد جذوره إلى ما قبل الوحدة بعشرين عاماً. وظلت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين قائمةً طوال العهد الملكي وإن سادها الفترتين بين الحين والآخر<sup>(٤٥)</sup> منها: موقف الحكومة الملكية الليبية حينما أثار عبد الناصر مسألة خطورة وجود القواعد العسكرية الأجنبية في ليبيا ضد الأمن العربي، ومن دلائل فتور العلاقات الدبلوماسية أيضاً انعدام تبادل الوفود الرسمية بين البلدين<sup>(٤٦)</sup>. وطوال حكم الملكية بين عامي ١٩٥٢ - ١٩٦٩ لم تستقبل ليبيا سوى وفدين الأول عام ١٩٥٥؛ لافتتاح المراكز الثقافية في بنغازي وطرابلس، والثاني في كانون الثاني عام ١٩٦٧؛ لمحاولة تصليح بعض الشكوك التي لحقت بالعلاقات بين البلدين<sup>(٤٧)</sup>. وبقيام ثورة أيلول عام ١٩٦٩ توقفت العلاقات بين البلدين ويتضح ذلك من أول تصريحٍ لأول سفيرٍ ليبي في القاهرة في ٢ تشرين الثاني عام ١٩٦٩ إذ صرَّح بأن مهمته تتجاوز المهام التقليدية المتبعة<sup>(٤٨)</sup>.

واقترضى قيام اتحاد الجمهوريات العربية في أيلول عام ١٩٧١ بأن تستبدل السفارات بمكتبٍ حمل اسم (مكتب العلاقات)؛ تعبيراً عن طبيعة العلاقات الوثيقة التي وردت في مواثيق الاتحاد، واقترضى أيضاً دمج وزارتي خارجية البلدين؛ لتشكيل الجهاز الموحد لممارسة الشؤون الخارجية لدول الوحدة. والحقيقة أنَّ توحيد التمثيل الدبلوماسي للبلدين في العواصم الأجنبية أتاح لهما فرصة تحقيق الانتشار الدبلوماسي بإعادة توزيع سفارات دولة الوحدة بين الدول، ومن الممكن أن يحقق ذلك وجود التمثيل على أوسع نطاقٍ ممكن، فضلاً عن دوره في دعم مستوى التمثيل، وتعزيز كادر الوظيفة الدبلوماسية، أي: تزويد البعثة الدبلوماسية لدولة الوحدة بالخبراء، والملحقين، والفنيين في شتى فروع النشاط الاقتصادي، والاجتماعي، والعلمي، وذلك من شأنه أن

يؤهل قيام البعثة الدبلوماسية بأعباء وظيفتها على الوجه الأكمل، وتنسيق علاقاتها الدولية، والسياسية، والاقتصادية، والثقافية بمختلف دول العالم. والعضوية الموحدة لكلّ من البلدين في المنظمات الدولية، والاقليمية تعني: تمثيل كلّ من ليبيا ومصر بمقعدٍ واحدٍ في كلّ منظمةٍ، ففي جامعة الدول العربية كانت مصر دولةً مؤسّسةً منذ عام ١٩٤٥<sup>(٤٩)</sup> وانضمت ليبيا بعد استقلالها في دورة آذار عام ١٩٥٢، أما في منظمة الوحدة الإفريقية فإنّ مصر وليبيا بوصفهما من دول القارة، قد اشتركتا في تأسيسها عام ١٩٦٣<sup>(٥٠)</sup>.

ورأى بعض المحللين أنّ موضوع العضوية في توحيدها بالنسبة إلى البلدين في المنظمات الدولية، وتمثيلها بمقعدٍ واحدٍ ينطوي على ضياع صوتٍ من صوتين للدولتين<sup>(٥١)</sup>، والرّد على ذلك فإنّ الوفد الممثل لدى المنظمات الدولية لو تمّ تدعيمه بالكفايات اللازمة والمختصة لزيد من فعالية التمثيل، ومن ثمّ يجعل لصوت دولة الوحدة القوة والفاعلية. والواقع أنّ الدبلوماسية الموحدة لليبيا ومصر في ظلّ الوحدة قادرة على الحركة السريعة لعدّة أسبابٍ أهمها<sup>(٥٢)</sup>:

- الثقل الاقتصادي والعسكري الداخلي.
- الوزن السياسي في النطاق العربي الإفريقي.
- الموقع الجغرافي والاستراتيجي.

ولاشكّ أنّ دبلوماسية دول الوحدة توافرت فيها الكفايات الدبلوماسية، وانتهجت أسلوب التخطيط العلمي، وكانت قادرةً على تحقيق الأهداف المبتغاة منها في السياسة الخارجية لدولة الوحدة، أما بالنسبة إلى الناحية الاستراتيجية للوحدة الاندماجية بين مصر وليبيا فالحقائق التاريخية أشارت إلى أنّ العالم العربي لا يشكل كياناً استراتيجياً متجانساً وموحداً بحكم ظروف التفكك السائد بين الدول العربية على الرغم من أنّه يشكّل أكبر مساحة جغرافية من الشرق الأوسط، لذا فإنّ القيمة الاستراتيجية الكبيرة للعالم العربي قيمة عاجزة؛ لأنّها لا تمثل قوة فاعلة أو مؤثرة في رسم الاستراتيجيات العالمية<sup>(٥٣)</sup>، وكان طبيعياً أن تقع المنطقة العربية تحت تأثيرات الحزب التي تديرها الاستراتيجيات الكبرى، من دون أنّ تملك أيّ قدرةٍ على التأثير فيها، تأثيراً يحقق مصالحها، وأهدافها، وحقوقها<sup>(٥٤)</sup>. ومن تلك الحقيقة فإنّ الوحدة المصرية الليبية حينما تكتمل عناصرها جغرافياً، وسياسياً، واقتصادياً ستخلق قوة استراتيجية حيوية في الشرق الأوسط تجعل للتأثير العربي وجوداً بوصفها خطوة نحو التلاحم الاستراتيجي العربي، وتشكل قوة يمكنها إحداث التغيير في استراتيجيات الكتل العالمية<sup>(٥٥)</sup>.

ووضع قيام اتحاد الجمهوريات العربية الخطوة الأولى نحو تجمع استراتيجي عربي له أهمية أساسية، وبدأ ذلك التجمع في التحول الى تلاحمٍ كاملٍ بقيام الوحدة الاندماجية بين مصر وليبيا،

ومن إدراك حجم المزايا الجغرافية للمنطقة التي تملئها الدولة الجديدة ومعرفة حجم المصالح العالمية في حوض البحر المتوسط ومنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، يمكن إدراك قيمة المضمون الاستراتيجي للوحدة المصرية الليبية<sup>(٥٦)</sup>، فهي ولدت دولة كبيرة لها موقع جغرافي فريد وعميق استراتيجي كبير، امتدت سواحلها ما يقارب ٤٠٠٠ كم على البحر المتوسط، أما بالنسبة إلى محور الصراع المحلي بين العرب وإسرائيل فإنّ الامتداد الكبير لسواحل الدولة الجديدة على البحر المتوسط والبحر الأحمر، مع وجود عددٍ كبيرٍ من الموانئ الرئيسية مثل: موانئ طرابلس، وبنغازي، والإسكندرية، وبور سعيد، والسويس سيعطي كلّ ذلك دولة الوحدة قدرةً كبيرةً في التأثير على المواصلات البحرية التي مثلت الشريان الحيوي للكيان الإسرائيلي ومن دونها سيفقد أهم مصادر وجوده، وتزداد تلك الأهمية مع توافر القدرة للقوات البحرية والجوية العربية على العمل من قواعد بحرية وجوية مأمونة تخرج عن مدى الطيران الإسرائيلي البعيد، وبذلك تكتسب حرية عملٍ ومرونةً استراتيجيةً فائقةً<sup>(٥٧)</sup>، وفي الوقت نفسه من الممكن أن تحقق لها الأمن والوقاية من خطر الضربات المفاجئة التي حدثت في حرب حزيران عام ١٩٦٧، والتي أفادت منها مصر لمواجهة التفوق الجوي الإسرائيلي، فأقامت شبكة دفاع جوي قوية<sup>(٥٨)</sup>.

وحققت القيادة العسكرية نجاحًا كبيرًا في تنفيذ مخطتها لبناء الجيش في نهاية عام ١٩٧٠ ، ممّا أتاح للقوات المسلحة البدء في عملياتها لتحرير أرضها ، والواقع أنّ جمال عبد الناصر حينما خاض حرب الاستنزاف لم يكن هدفه الوقوف عند رفع معنويات الشعب المصري والقوات المسلحة ، بل كان يرى أنّ حرب الاستنزاف هي أفضل وسيلة لإعداد الجيش؛ لخوض معركة التحرير<sup>(٥٩)</sup>، وحينما جاء أنور السادات إلى الحكم في أيلول عام ١٩٧٠ كان في حاجة إلى التعرف على أبعاد الموقف السياسي والعسكري، وقد تولدت لديه قناعة بضرورة إتاحة المزيد من الفرص أمام الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق الحل السلمي، فاستمرت محادثاته معها بين عامي ١٩٧١ - ١٩٧٢ في الوقت الذي كانت تواصل فيه الولايات المتحدة إرسال الأسلحة لإسرائيل. ومع بداية عام ١٩٧٣ رأت مصر ضرورة اللجوء إلى العمل العسكري<sup>(٦٠)</sup>، فتضافرت جهود القيادات العسكرية المصرية والسورية في الإعداد المشترك للمعركة، والتخطيط لها إلى أن انطلقت الحرب في تشرين الأول عام ١٩٧٣ التي جسدت العمل المشترك في الأداء المدهش الذي هاجمت به سوريا في الجولان، ومصر في سيناء في توفيتٍ واحدٍ وبكفاءةٍ عاليةٍ، وواجه الكيان الإسرائيلي حرباً ضاريةً على جبهتين عربيتين في آنٍ واحدٍ. وقد عدّ المحللون تلك الحرب نقطة تحولٍ في تاريخ الشرق الأوسط أفضت إلى نتائج سياسية على المستويين العالمي والعربي، فعلى المستوى العالمي غيرت نظرة العالم إلى الصراع العربي الإسرائيلي، أما على المستوى

العربي فيمكننا أن نقول إنها حطمت حالة الركود العربي، ودعمت مركز الدول العربية، وقدمت رؤيةً جديدةً للتضامن العربي<sup>(٦١)</sup>.

وأكدت الحرب حقائق أهمية وحدة الموقع في احتشاد الأمة العربية وإعلان التعبئة العامة، واستطاعت مصر منذ بداية الحرب عبور القناة، واقتحام خط بارليف، ورفع العلم المصري في سيناء، وكبدت الكيان الإسرائيلي خسائر كبيرة بلغت من المشاة ثلاث مدرعات في الأسبوع الأول، ووصلت في نهاية الحرب إلى أكثر من ألف وثلاثمئة وخمسين مدرعة فضلاً عن الخسائر الكبيرة في سلاحها البحري<sup>(٦٢)</sup>.

أما فيما يخص الموقف الليبي فحينما أذيع خبر اقتحام الجيش المصري لخط بارليف وضع العرب كل إمكانياتهم المادية والعسكرية للمشاركة في الحرب<sup>(٦٣)</sup>. فصار الاستعمال العربي للنفط سلاحاً في المعركة وفوجئ العالم الذي تنبه لأول مرة خطورة السياسة التوسعية الإسرائيلية على مصالح شعوب العالم، ولم يقتصر الأمر على استعمال النفط سلاحاً في مجال التضامن العربي، وإنما سارعت الدول المنتجة له بتقديم مساعدات مالية ضخمة لدول المواجهة، وأرسلت الدول العربية بعض قواتها على وجه السرعة إلى ساحة القتال<sup>(٦٤)</sup>. والواقع أن التضامن العربي في تلك المدة وصل إلى أقوى صورة بعد أن شاهدت الأمة العربية الأداء الرائع للمقاتل المصري، والسوري في مواجهة أحدث الأسلحة الأمريكية التي تستعملها إسرائيل<sup>(٦٥)</sup>.

أما ليبيا فتفاعلت مع المعركة بتقديم دعمها، وحددت موقفها على أساس قوي بتقديم ما يملية واجبها، وقال معمر القذافي<sup>(٦٦)</sup> الرئيس الليبي عن موقف ليبيا: "قررنا تقديم الأموال اللازمة وتمويل المعركة بالنفط وعملنا ترتيبات مع الجزائر ونحن قادرون على تحمل ما يترتب عليه من نتائج ولن نتراجع ولن نندم، وعلى الليبيين أن يكونوا مستعدين لأن يموتوا استشهاداً في سبيل الحق من دون أن يندموا على أداء الواجب مهما كانت النتائج"<sup>(٦٧)</sup>.

وقدمت الحكومة الليبية لمصر إبان الحرب الدعم العسكري بإرسال المدرعات والأسلحة الليبية<sup>(٦٨)</sup>، وقرر الوزير الليبي في اجتماع الوزراء العرب في الكويت في السابع عشر من تشرين الثاني عام ١٩٧٣ تخفيض إنتاج النفط العربي إلى ٢٥٪<sup>(٦٩)</sup>، وقدمت الحكومة الليبية أيضاً المعونات المادية حينما حوّلت ٢٥٪ من رواتب العاملين الليبيين جميعاً المستحقة لهم عن شهر تشرين الأول؛ للإسهام في معركة تحرير الأرض المحتلة<sup>(٧٠)</sup>.

وعلى أية حال أن العلاقات المصرية منذ استقلال ليبيا حتى حرب تشرين الأول اتخذت طابعاً فريداً من العلاقات المصيرية الدولية؛ لما يربط البلدين تاريخياً، وكان كل طرفٍ منهما حريصاً على تقديم التأييد والمؤازرة للأخرى في كل ما تتعرض له من مخاطر، وعدت ليبيا

الأزمات والمعارك التي تخوضها مصر هي أزمات ليبية، وأنّ المعركة لها مصيرية، وهذا شعورٌ نابغٌ بصدق الأخوة والترابط بين الشعبين في العهدين الملكي والثوري. وجاءت الوحدة الاندماجية المصرية الليبية تنويجاً لهذه العلاقات، ونتيجةً للدافع القومي، وجاءت موافق الوحدة متفادياً لكلّ الثغرات، ويقظةً لكلّ الاحتمالات، واضعةً في الاعتبار أنّها ستعرض لكلّ أنواع التشكيك من كلّ الذين يريدون انهيارها، ومن ثم أصبحت مسؤولية الوحدة للقيادة السياسية والشعوب مجتمعة (٧١).

### ثالثاً: معوقات الوحدة المصرية الليبية:

وعلى الرغم من إنجازات الوحدة في المجالات الدستورية والنظم الاقتصادية، إلا أنّ القيادات السياسية لم تحسب حساباً للعوائق التي تعترض الوحدة التي تمكن في أكثر من عامل، منها المعوقات الداخلية والخارجية وأكثرها خطورة الداخلية التي أدت إلى انهيار الوحدة. ومن تلك المعوقات التباين في الآراء السياسية، ومناهج التفكير، ودرجة الوعي القومي مما اقتضى ذلك إلى انفصام الوحدة المصرية الليبية، وانعكس بخلافاتٍ حادةٍ ألفت بظلالها على الدولتين، وجاء ذلك حينما أسقطت مجموعة من الطائرات الحربية الإسرائيلية طائرة البوينج الليبية المدنية فوق أرض سيناء المصرية، وكانت البداية لانهيار أزهى فترة من العلاقات المصرية الليبية، والتي تزامنت بعد مرور تسعة شهور من قيام المسيرة الوحدوية (٧٢). لذا يمكن القول: إنّ حرب تشرين الأول خلقت هوة عميقة بين السادات والقذافي، وصلت إلى حدّ طلب رئيس ليبيا استرداد تلك الطائرات، وكانت حجة الرئيس الليبي بأنّه على الرغم من كونه عضواً في اتحاد الجمهوريات العربية إلا أنّه لم يكن يعلم بالحرب إلا يوم اندلاعها، أي: في اليوم الأول للمعركة، وبعد عبور القوات المصرية لقناة السويس. وفي السابع من تشرين الأول اتصل القذافي بالسادات لمعرفة الموقف في جبهة القناة، فأبلغه السادات بنبأ عبور القوات المصرية (٧٣). فعّد القذافي ذلك إهانةً بالغةً لدولةٍ عضوةٍ وشريكةٍ في الوحدة، ومن ثمّ زاد الموقف سوءاً في العلاقات على إثر توقيع مصر مع إسرائيل اتفاقية السلام في جنيف في أيلول عام ١٩٧٥، والتي التزمت فيه مصر بعدم استعمال القوة، وتعهدت بأن يستمر العمل بهذا الاتفاق إلى أن يتمّ توقيع اتفاقيةٍ أخرى (٧٤). وبذلك تخلّت مصر عن الخيار العسكري فعارضت ذلك ليبيا بشكلٍ كبيرٍ (٧٥).

وفي تقديري أنّ إخفاء المعلومات عن شئ الحرب لم يكن إهانةً؛ لأنّ السرية يجب أن تكون تامةً في اتخاذ قرارٍ خطيرٍ مثل بدء الحرب؛ لئلا يتسرب الخبر إلى ابنائها وإلى العدو الذي كان يرصد كلّ مقدراته للكشف عن الأسرار الحربية والدفاعية لمصر، وهذا أمرٌ يغتفر لمصر، ولا يجب أن يكون سبباً في سحب ليبيا طائراتها، وأسلحتها في وقت اشتداد الأزمة.



وعلى أية حال إنّ ما وصلت إليه القيادتان المصرية والليبية من مرحلةٍ للعلاقات المتوترة، إلا أنّها لم تؤثر على الشعبين المصري والليبي، وعلى الرغم من الموقف الليبي المتشدد إزاء المصريين القادمين إلى ليبيا بمنع دخولهم ليبيا، إلا أنّ الأسلاك والحواجز التي وضعت على الحدود الليبية لم تشكل أيّ عائقٍ أمام المصريين لدخول ليبيا؛ للاندماج مع أشقائهم الليبيين والاشتراك في تنمية المشروعات التي وضعت مبادئها في دستور الوحدة وفي المجالات كافة<sup>(٧٦)</sup>.

## الخاتمة

- خرجت الدراسة بعددٍ من الاستنتاجات وفق النقاط الآتية:
- اتخذت العلاقات المصرية الليبية طابعًا خاصًا بين علاقات الدول العربية مع بعضها؛ لأنّ الشعبين المصري والليبي كانا بمثابة المحرك الحقيقي للعلاقة، ولولا غياب التشاور والتنسيق في الفكر السياسي المتبادلين بين الدولتين لحققت العلاقات أهدافها في بناء وحدةٍ عربيةٍ كبرى يكون لها تأثيرها في توحيد الأمة العربية من مشرقها إلى مغربها. وأنّ ما بين مصر وليبيا ليس حديثٍ، فهناك روابط تاريخية في اللغة، والدين، والصلات الاقتصادية، ووحدة الجنس، والاصل المشترك للقبائل التي تعيش على جانبي الحدود. ولاشكّ أنّ العلاقات المصرية الليبية قد خطت خطوات كبيرة وتبوّأت مكانتها على الخريطة السياسية بعد قيام ثورة أيلول عام ١٩٦٩ ووحدها الاندماجية مع مصر عام ١٩٧١.
  - بقيام حرب تشرين الأول عام ١٩٧٣ أطفأت شعلة الوحدة السياسية بين مصر وليبيا بالتباين بين القيادات السياسية للبلدين في الرؤى السياسية والاستراتيجية. إلا أنّ التعاون الاقتصادي والعلاقات الطيبة بين البلدين ظلت كما هي، ومن أهم أهداف الأمة العربية قيام تعاون يقوم على الرغبة في تحقيق المصالح المشتركة.
  - ثبت أنّ الاتصالات الشعبية هي العامل الأساس في تدعيم الروابط بين البلدان في مختلف المجالات، وإلى جانب ذلك فمن الضروري المشاركة في المعارض والأسواق التي تقام في الدولتين؛ للوقوف على مدى التقدم الصناعي، والزراعي في كلّ منهما والوقوف على احتياجات كلّ سوقٍ، وبتلك الطريقة يمكن الحصول على فوائد قيمة وكبيرة لكلّ من الدولتين.
  - إنّ طبيعة العلاقات المصرية الليبية ليست مجرد علاقات رسمية، إذ عاشت الدولتان على ثقافةٍ واحدةٍ مشتركةٍ برزت بالتعليم، ومشاركة المعلمين المصريين في تنفيذ المناهج المصرية للتعليم في ليبيا، وكان التمازج بين طلاب البلدين في الأزهر الشريف أكبر دلالةٍ على التعاون الحضاري الذي جسّد العلاقات المصرية في الجوانب السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية على مدار عدّة سنين.



## References

- (١) الطاهر التبانى وآخرون، ثورة الفاتح من سبتمبر والواقع العربي، مطابع الثورة العربية، طرابلس، ١٩٨٥، ص ١١٩.
  - (٢) محمود رياض، البحث عن السلام والصراع في الشرق الاوسط، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٥، ص ٣٧٥.
  - (٣) احمد حمروش، قصص ثورة يوليو، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٣، ص ٢٤٧.
  - (٤) ميثاق عقد بين جمال عبد الناصر رئيس جمهورية مصر، وجعفر النميري رئيس جمهوري السودان، ومعمّر القذافي رئيس جمهورية ليبيا في مدينة طرابلس الليبية؛ لتشكيل جبهة ثورية متوافقة بين الأهداف السياسية والاقتصادية، وانتهى بإصدار بيان مشترك في ٢٧ كانون الاول عام ١٩٦٩ نصّ على حشد القوات المشتركة؛ لمواجهة العدو الخارجي، وتوحيد الدول العربية. للتفاصيل ينظر: رؤوف عباس حامد وآخرون، اربعون عاماً على ثورة يوليو. دراسة تاريخية، مطابع الاهرام، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٢٣٧.
  - (٥) مبارك حجير، الاقتصاد الليبي، دار مكتبة الاندلس، بنغازي، ١٩٧٧، ص ٨٥.
  - (٦) الفريد ج، السوق العربية المشتركة، ترجمة داود صليب، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٥، ص ٢٣٣.
  - (٧) محمود خيرى عيسى وآخرون، العلاقات العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٨، ص ٥٢.
  - (٨) هو بيان اتفاق وحدوي تم توقيعه بين مصر، وسوريا، وليبيا في عهد الرؤساء محمد أنور السادات، وحافظ الأسد، ومعمّر القذافي، على وحدة علم الدولة ونشيدها وعاصمتها، وكفالة الحريات العامة وحقوق المواطنين، فضلاً عن أنه نصّ على اتخاذ القرارات التنسيق في التمثيل الدبلوماسي، والقنصلي، وتنظيم الدفاع، والتكامل في مشاريع التنمية. للتفاصيل ينظر: نياح عبود حسين الفهداوي، دولة اتحاد الجمهوريات العربية المتحدة (سوريا، مصر، ليبيا) ١٩٧١، دستورها مؤسساتها وموقف العراق منها، مجلة الملوحة للدراسات الأثرية والتاريخية، مج ٣، العدد ٦، السنة الثالثة، ٢٠١٦، ص ٢٦٣-٢٦٤.
  - (٩) مجموعة من الوثائق والقوانين الخاصة بالاتحاد. الجمهورية العربية الليبية ص ١٣ - ٢٤
  - (١٠) عبد العزيز الرفاعي وحسين عبد الواحد، الوعي العربي ووحدة مصر وليبيا، مكتبة الوعي العربي، القاهرة، ١٩٨٨، ص ١٢٩.
  - (١١) سياسي مصري ولد عام ١٩١٨ في الإسكندرية ودرس في مدرسة النحاسين الابتدائية، بدأ نشاطه السياسي في وقت مبكر عندما كان يشارك في المظاهرات الطلابية وهو في المرحلة الثانوية. درس في الكلية العسكرية عام ١٩٣٧ ثم التحق بكلية الأركان، كان أبرز قادة ثورة ١٩٥٢ في مصر وتولى رئاسة الجمهورية عام ١٩٥٦ ورئاسة الوزراء عام ١٩٦٧. توفي عام ١٩٧٠.
- Encyclopedia Britannica Library (C.D), Chicago, 2014.
- (١٢) خطاب عبد الناصر في ٢٣ تموز ١٩٧٠، مجموعة خطب (الوثائق العربية).
  - (١٣) عبد الله بلال، وجاء العقيد، دار مكتبة الفكر، طرابلس، ١٩٧٧، ص ٤٥.

- (١٤) امين شلبي، رواية يوثانت حول حرب ١٩٦٧، السياسة الدولية، العدد ٦٢، تشرين الاول ١٩٨٠
- (١٥) ياسين رفاعية، معمر القذافي وقدرة الوحدة العربية، مكتبة الاندلس، بنغازي، ١٩٧٤، ص ٤٧.
- (١٦) جلال يحيى، تاريخ العرب الكبير، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨١، ص ١٢٤.
- (١٧) عبد الحفيظ المنيار، الثورة الليبية والحركات العربية، مطابع سجل العرب للكتاب، القاهرة، ١٩٧٣، ص ٥٣.
- (١٨) فتحي الديب، عبد الناصر وثورة ليبيا، المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٦، ص ١٥٧.
- (١٩) محمد مصطفى بازمة، بداية المأساة، المطبعة الاهلية بنغازي، ١٩٧٧، ص ٦٥.
- (20) William Zartman، Government Politics in North Africa، New York، 1960، P.67.
- (٢١) وثائق اعلان اتحاد الجمهوريات، السياسية الدولية، العدد ٢٥، تموز ١٩٧١.
- (٢٢) عبد الله بلال، قصة الثورة، دار مكتبة الفكر، ١٩٧٥، ص ٣٦٤.
- (٢٣) نادرة محمد ضياء، بعض الجوانب الاقتصادية للتكامل الاقتصادي بين دول الاتحاد (مصر-سوريا-ليبيا)، رسالة ماجستير غير منشورة-جامعة القاهرة، ١٩٨٨، ص ٢٤٣.
- (٢٤) عادل حمودة، نهاية ثورة ٢٣ يوليو، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٣، ص ٤٥.
- (٢٥) محمد خيرى طلعت، الوجود الامريكى في ليبيا ١٩٥٠-١٩٥٢، مطبعة رضوان، القاهرة، ١٩٩٥، ص ١٢٨.
- (٢٦) علي الدين هلال واخرون، القومية العربية في الفكر والممارسة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٠، ص ٧٨.
- (٢٧) بطرس غالي، محور التنمية في الوحدة الاندماجية، السياسة الدولية، العدد ٣٠، تشرين الاول ١٩٧٢، ص ١٠٠.
- (٢٨) أحمد صادق الدجاني، عبد الناصر والثورة العربية، دار الوحدة، بيروت ١٩٧٣، ص ١٢٧.
- (٢٩) حرب اندلعت بين الدول العربية من جهة والكيان الاسرائيلي في ٥ حزيران من عام ١٩٦٧ وانتهت بسيطرة الكيان الاسرائيلي على صحراء سيناء المصرية، واراضي الجولان، والضفة الغربية، وقطاع غزة من فلسطين. للتفاصيل ينظر: لطفي الخولي، حرب يونيو ١٩٦٧ بعد ٣٠ سنة، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٧.
- (٣٠) حسن صبرا، لمصر وعبد الناصر، الطليعة، بيروت ١٩٨٠، ص ٣٥٤.
- (٣١) لطفي الخولي، ٥ يونيو الحقيقة والمستقبل، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٤، ص ٨٣.
- (٣٢) محمد السيد سليم، الوحدة، السياسة الدولية، العدد ٣٠، تشرين الاول ١٩٨٨.
- (٣٣) سياسي عراقي ولد في بغداد عام ١٩٣١ ودرس الاقتصاد في الجامعة الامريكية في بيروت. أصبح وزيراً للزراعة عام ١٩٦٣ ثم وزيراً للنفط ثم وزيراً للخارجية في السبعينات. تولى رئاسة الوزراء لعدة شهور عام ١٩٩١ ورئيساً للبرلمان عام ١٩٩٦. توفي عام ٢٠٠٧. حسن لطيف الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية، شركة العارف للأعمال، بيروت، ٢٠١٣، ص ٢٩٨.
- (٣٤) مجلة الشورى الليبية، العدد العاشر، اكتوبر ١٩٧٩.

(٣٥) عسكري وسياسي مصري ولد عام ١٩١٨ في المنوفية وترعرع فيها، التحق بالمدرسة الحربية عام ١٩٣٥، شارك في ثورة عام ١٩٥٢ وأصبح رئيساً للوزراء عام ١٩٥٤ ورئيس مجلس الأمة عام ١٩٦٠. اغتيل عام ١٩٨١.

Encyclopedia Britannica Library (C.D).

- (٣٦) محمد عبد المولى، الانهيار الكبير، دار المسيرة، بيروت، ١٩٧٩، ص ٦٥.
- (٣٧) عبد الحميد الوافي، مصر في الجامعة العربية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣، ص ٨٩.
- (٣٨) عبد العزيز رفاعي، المصدر السابق، ص ٢٣٣.
- (٣٩) حمدي فؤاد، الحرب الدبلوماسية لمصر واسرائيل، دار القضايا، بيروت، ١٩٧٦، ص ٥٤.
- (٤٠) عدنان الملوحي، عبد الناصر الثورة بين الحقيقة والاسطورة، دار النهضة الحديثة، بيروت، ١٩٧٥، ص ٤٦.
- (٤١) عبد المنعم محمد بدر، الثورة العربية الاشتراكية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٦، ص ١٢٣.
- (٤٢) المصدر نفسه، ص ١٢٣.
- (٤٣) بطرس غالي، المشكلات العربية المعاصرة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، (د.ت)، ص ١٢٣.
- (٤٤) عبد العظيم رمضان، تحطيم الالهة، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٨، ص ١٠٩.
- (٤٥) مصطفى بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، مذكرات رئيس وزراء ليبيا السابق، وكالة الاهرام للتوزيع، القاهرة، (د.ت)، ص ١١١.
- (٤٦) نيكولاي ايليتش بروشين، تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام ١٩٦٩، ترجمة عماد حاتم، منشورات مركز جهاد الليبي، طرابلس، ١٩٨٨، ص ٤٦٢.
- (٤٧) فاروق فهمي، اعترافات شمس بدران، مؤسسة امون للطباعة، القاهرة، ١٩٨٩، ص ٥٨.
- (٤٨) صحيفة الأهرام، القاهرة، ٣ تشرين الثاني ١٩٦٩، ص ٣.
- (٤٩) محمد عبد الحميد الوافي، مصر في جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٨٠، ص ١١٥.
- (٥٠) صلاح العقاد، ليبيا الحديثة، المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٢.
- (٥١) رجب حراز، الاحزاب السياسية وقضايا الاستقلال، مجلة البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، العدد ٦، حزيران ١٩٧٥.
- (٥٢) قرار القيادة السياسية الموحدة رقم ٧، منشور بالصحيفة الرسمية العدد رقم ١٣ كانون الثاني ١٩٧٣.
- (٥٣) جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الاقليمي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٠، ص ٣٧.
- (٥٤) محمد فايق، عبد الناصر والثورة الافريقية، دار الوحدة، بيروت، ١٩٨٠، ص ٦٨.
- (٥٥) محمود رياض، مصدر سابق، ص ٢٤٣.
- (٥٦) سعد الدين ابراهيم، مصر في ربع قرن ١٩٥٢-١٩٧٧، معهد الانماء العربي، بيروت، ١٩٨١، ص ٤٣.
- (٥٧) عاطف السيد، من سيناء الى كامب ديفيد ١٩٦٧-١٩٧٩، دار عطوة للطباعة، القاهرة، ١٩٨٧، ص ٩.

- (٥٨) جمال علي زهران، توازن القوى بين العرب واسرائيل ١٩٦٧-١٩٧٣، مكتبة مدبولي، القاهرة، (د.ت)، ص ١٧١.
- (٥٩) جورج ريمون، من داخل معسكرات الجهاد الليبي، تعريب محمد عبد الكريم الوافي، دار الفرجاني، طرابلس، ١٩٧٧، ص ١٢٥.
- (٦٠) محمود رياض، المصدر السابق، ص ٤٤٥.
- (٦١) مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٣، ١٩٨٠، ص ١٣٧.
- (٦٢) عاطف السيد، المصدر السابق، ص ٥٦.
- (٦٣) صحيفة الفجر الجديد، العدد ٣٤١، تشرين الاول ١٩٧٤.
- (٦٤) نديم البيطار، من التجزئة الى الوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، ١٩٧٩، ص ٢٣٣.
- (65) D. K Palit، The Arab offensive، October 1973، London 1981، P.65.
- (٦٦) عسكري وسياسي ليبي ولد قرب مدينة سرت عام ١٩٤٢، وأظهر ميولاً قومية منذ شبابه، تخرج من الاكاديمية الحربية في بنغازي عام ١٩٦٥ وشارك في انقلاب عسكري عام ١٩٦٩ وأصبح رئيس مجلس قيادة الثورة وقائد القوات المسلحة. أمم النفط الليبي عام ١٩٧٣ وطرد البعثات الإيطالية. قتل عام ٢٠١١.
- Encyclopedia Britannica Library (C.D).
- (٦٧) حسن سليمان محمود، ليبيا بين الماضي والحاضر، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٢٣٤.
- (٦٨) سمير تنير، تطور السوق العربية المشتركة، معهد الانماء العربي، بيروت ١٩٧٦، ص ٥٧.
- (٦٩) صلاح شادي، صفحات من التاريخ، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ١٩٨٧، ص ١٢٦.
- (٧٠) عوني عبد المحسن فرسخ، الوحدة في التجربة، دار المسيرة، بيروت (د.ت)، ص ٨٨.
- (٧١) عبد الهادي بيسون، التعاون الاقتصادي العربي واهمية التكامل في سبيل التنمية، معهد الانماء العربي، بيروت، ١٩٧٦، ص ١٢٣.
- (٧٢) مجيد خدوري، الاتجاهات السياسية في العالم العربي، الدار المتحدة للنشر، بيروت ١٩٨٥، ص ٣٤٥.
- (٧٣) محمد زكي المسيري، العلاقات الاقتصادية الدولية، النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٧٦، ص ٨٧.
- (٧٤) محمد رجب الزائدي، الغزو الايطالي لليبيا، بنغازي، ١٩٧٤، ص ٣٢٢.
- (٧٥) هنري حبيب، ليبيا بين الماضي والحاضر، منشورات المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع، بنغازي، ١٩٨١، ص ١٢٧.
- (٧٦) باولو مالتيري، ليبيا ارض الميعاد، تعريب عبد الرحمن العجيلي، منشورات مركز الجاد الليبي، طرابلس، ١٩٨٠، ص ١٢٢.